الكاتب
مهند حاج علي

التاريخ
١٠ يوليو ٢٠٢٠

حزب الله والانتفاضة اللبنانية: احتواء الخسائر

الإسلام السياسي في ظل الموجة الثانية من الانتفاضات العربية

الشرق للأبحاث الاستراتيجية
AL SHARQ STRATEGIC RESEARCH

المحتوى

ملخَّص	٣
مقدمة	٣
كيف رأى الحزب الانتفاضة؟	٤
تبعات الانتفاضة على الحزب :كَسْر حاجز الخوف	٦
العلاقة مع حركة أمل	٨
وتيرة الانهيار الاقتصادي	٩
خاتمة	٩
التعليقات الختامية	١١
عن الكاتب	١٢
عن الشرق للأبحاث الاستراتيجية	١٢

ملخَّص: مثلت الانتفاضة اللبنانية ضد السلطة السياسية برمتها تحديًا أساسيًّا لحزب الله؛ لكونه وحلفائه غالبيةً في البرلمان والحكومة منذ فوزه في انتخابات عام ٢٠١٨. ولهذا اعتبر الحزب الانتفاضة محاولةً لانتزاع انتصارٍ طال انتظاره منذ خروج النظام السوري عام ٢٠٠٥، والذي تلاه انتخاب برلمانَين متتاليَين ذوي غالبية معادية لدمشق وإيران. شكَّلت انتخابات ٢٠١٨ فرصةً حقيقيةً لإعادة تشكيل السلطة السياسية في لبنان بما يتوافق مع الاصطفاف الإقليمي للحزب. ولهذا السبب تحديدًا، كان حزب الله هو الطرف الأكثر ظهورًا في مواجهة الانتفاضة. لكن الواقع أن الانتفاضة أيضًا أوجدت شرخًا في تحالفات الحزب والتركيبة التي أسَّسها، وأعادت إنتاج التناقضات الداخلية، وفتحت كوَّةً في جدار هيمنة ثنائية حزب الله وحركة أمل على تمثيل الطائفة الشيعية وإدارة قرارها السياسي.

مقدمة

بعد أيامٍ على انطلاق انتفاضة ١٧ تشرين الأول/أكتوبر الماضي احتجاجًا على قرار الحكومة اللبنانية بزيادة الضرائب ووضع رسومٍ إضافية، إحداها على الاتصالات عبر تطبيق الـ «واتس أب»، تبلور موقف حزب الله سلبًا تجاه الاحتجاجات؛ لكونها تمسُّ التركيبة السياسية التي أنتجتها الانتخابات الماضية عام ٢٠١٨. ولعب الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله دورًا رئيسًا من خلال خطاباته في إدارة المواجهة مع الاحتجاجات التي غطت الجغرافيا اللبنانية بأسْرها، ومن ضمنها مناطق نفوذ التنظيم. فمنذ خطابه الأول، وضع نصر الله سقفًا للانتفاضة، وحصر نتائجها بالمطالب المُحقَّة في شأن الإصلاح والحيلولة دون إقرار ضرائب جديدة على المواطنين، لكن دون المساس بالحكومة ونتائج انتخابات عام ٢٠١٨، التي أفضت إلى برلمانٍ يحظى فيه حزب الله وحلفاؤه بغالبية واضحة. كانت الخطابات المتتالية لنصر الله - وأغلبها تحذيريٌّ الطابع: إمَّا من الفراغ السياسي، وإمَّا ضد الفوضى والاختراقات - مؤشرًا على نظرةٍ سلبيةٍ تتقاطع مع الموقف من الثورة السورية إبَّان انطلاقتها عام ٢٠١١ ضد نظام الرئيس السوري بشار الأسد.

لقد بدا واضحًا من الخطابات ومختلف التصريحات أن التنظيم يرى أن هناك ضرورةً مُلحَّةً لاحتواء الانتفاضة ومنعها من التحوُّل إلى قوة دفعٍ سياسية تتناقض ومصالحه، وتتحدَّى نفوذه الواسع في النظام السياسي اللبناني، أو تعيد الساعة لما كان عليه الوضع قبل الانتخابات. لكن حتى في لحظة ضمورها، أعادت الانتفاضة العابرة للانقسامات التقليدية اللبنانية - والأزمة الاقتصادية والمالية المرافقة لها - خلطَ الأوراق الداخلية، وزادت الضغوط على حزب الله وعلى تحالفاته السياسية، وتحديدًا علاقته الوثيقة مع حركة أمل ضمن سياق أو تحت عنوان "وحدة الصف الشيعي».

كيف رأى الحزب الانتفاضة؟

في عملية إدارة الانتفاضة، ومنعها من الاتساع خارج الدائرة المرسومة لها، لجأ التنظيم إلى مجموعة أدوات: **أولها** تحذير مناصريه من اختراقاتٍ تُنفذها أطرافٌ مشبوهة (سفارات، وأجهزة، وأحزاب سياسية مناوئة)، **وثانيها** اللجوء إلى العنف وإثارة النعرات المذهبية، **وأخيرًا** العمل على شقِّ الصف الداخلي للمنتفضين عبر المسائل الخلافية. ففي المرحلة الأولى، هناك فارق طفيف في المضمون واللهجة بين الخطابَيْن الأول والثاني لنصر الله في المرحلة الأولى من الانتفاضة. ففي الخطاب الأول، تبنَّى نصر الله مطالب الانتفاضة وتحدَّث بلغة تهدئة، لكنه حذَّر من سقوط الحكومة لعواقب ذلك على الوضع السياسي والاقتصادي والمالي[1]. وفي الخطاب الثاني، تحدَّث نصر الله علانيةً عن شبهاتٍ في الحراك، ودورٍ للسفارات الأجنبية، داعيًا مناصريه للخروج من الشارع، وهو ما انعكس سلبًا على الانتفاضة في مناطق البقاع الشمالي وجنوب لبنان.

بَيْدَ أن حيزًا ليس بالهيِّن من المحتجين في الأيام الأولى للانتفاضة جاء من مناطق نفوذ الحزب، من الضاحية الجنوبية لبيروت، ومدن بعلبك والنبطية وصور، حيث تُقيم غالبيةٌ من الشيعة اللبنانيين. ولم تتضمَّن الشعارات حينها أيَّ علامة على العداء مع حزب الله وسلاحه، ولكن التركيز كان على حركة أمل ورموزها، وبدرجةٍ أقلَّ على بعض نواب حزب الله.

ورغم اعتباره مفاجئًا حينها، فقد جاء هذا الاستهداف المحدود للحزب نتيجةَ تراكماتٍ سياسية. وتحديدًا انتقاد الحزب ونوابه، على ارتباطٍ مباشرٍ بالانتخابات الماضية، وبرنامج الحزب فيها. ذلك أن التنظيم - وعلى رأسه نصر الله - وعَدَ الناخبين وعموم جمهوره قبل عملية الاقتراع بتغييرٍ في السلوك السياسي والحزبي، وبنشاطٍ أوسعَ في مكافحة الفساد. فقبل الانتخابات الماضية، أعلن نصر الله البرنامج الانتخابي لحزب الله، وحدَّد بوضوحٍ أن «قيادة الحزب قرَّرت تشكيل إطار تنظيميٍّ خاصٍّ تكون مهمته مواجهة الهدر والفساد ... صار لزامًا على الجميع أن يتعاطوا مع قضية مكافحة الفساد في جميع مؤسسات الدولة باعتبار الموضوع أحد أهم أسباب دفع البلد إلى الكارثة». واللافت في هذا الخطاب أن نصر الله قد رسم صورةً لمواجهةٍ بين التنظيم وبين حلفائه وخصومه على حدٍّ سواء؛ نتيجةَ الحملة المرتقبة لمكافحة الفساد، وهي أولويَّة مطلقة، وتحدَّث عن صعوباتٍ وعداواتٍ تنتظره،» لكن لا يُمكن السكوت عن الموضوع»، و»سأتابع الموضوع بشكلٍ شخصيٍّ»[2]. استخدم نصر الله رصيده الشخصيَّ في إطلاق هذه الوعود، من أجل ضمان عدم اختراق مرشحين من المعارضة الشيعية للبرلمان في مناطق نفوذ الحزب، لا سيما البقاع حيث ظهر تململٌ من أداء الحزب وحليفه حركة أمل في الدولة اللبنانية، وغياب التنمية وتفشي الفساد. ونتيجةً لهذا التململ، اضطر الحزب إلى بذل مجهودٍ إضافيٍّ من أجل ضمانِ أوسع مشاركة في الانتخابات، بما يؤدي إلى فوزه وحلفائه بغالبية المقاعد البرلمانية. وبالفعل، نجح الحزب في منع أي اختراق، وضمان فوز غالبية من حلفائه.

إلَّا أن عامًا ونصف العام مضى بين الانتخابات والانتفاضة اللبنانية دون أن يُنجز حزب الله أيَّ عملٍ جديٍّ في ملف مكافحة الفساد كما وعد. فلم يُحاكم مسؤول واحد في الفساد منذ نهاية تسعينيات القرن الماضي، رغم أن لبنان يحتلُّ موقعًا متأخرًا في مؤشر الشفافية الدولية عن انطباعات الفساد (رقم١٣٧ من أصل١٨٠ دولة). والحقيقة أن الأولويات السياسية والإقليمية للتنظيم، سواء في مواجهة الولايات المتحدة أو حلفائها في الخليج، قد طغت على الملف الداخلي. فقد دخل التنظيم في مساوماتٍ داخلية لمصلحة حلفائه، من أجل الحصول على غطاءٍ لعمله الإقليمي وشرعية ترسانته.

ولهذا ظهرت في بداية الانتفاضة اللبنانية مؤشراتٌ على النقمة من أداء بعض نواب الحزب، كان أبرزها انتقادات واستهزاء في الاحتجاجات بتهديدٍ شهيرٍ للمسؤول عن جهاز مكافحة الفساد في حزب الله النائب حسن فضل الله بفضح ملفاتٍ كبرى. ويرمز هذا التهديد إلى عقم العمل السياسي للحزب داخليًا، وحَذره من إبعاد الحلفاء؛ نظرًا لأهميتهم في إسباغ مقاومته بالشرعية الداخلية. وحقيقة أن فضل الله يقف عند التهديد بفضحِ ملفات فسادٍ كبرى، دون الإشارة إلى مضمونها أو أسماء متورطة فيها، تُشير إلى عدم جديَّة المسعى الإصلاحي للحزب، وأكثر من ذلك، إلى عدم صدقية الوعود الانتخابية. وربما لهذا السبب استُهدف مكتب النائب فضل الله في مدينة بنت جبيل الجنوبية، في اليوم الثاني للاحتجاجات[٣]، وهو ما يُشير إلى مشاعر تتأرجح بين اللَّوم والنقمة تجاه الأداء السياسي لحزب الله في البرلمان والحكومة أيضًا.

لذا وفي المرحلة الأولى من الانتفاضة، حاول الحزب استيعاب الصدمة من خلال الخطاب الأول لنصر الله في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر الماضي، أي بعد يومَيْن على بدء الاحتجاجات، مرحِّبًا بها، وفي الوقت نفسه راسمًا حدودًا لها دون سقوط الحكومة اللبنانية والعهد، أي رئاسة الجمهورية. كما شارك رئيس المجلس التنفيذي للحزب هاشم صفي الدين في أحد احتجاجات الضاحية الجنوبية لبيروت؛ للإيحاء بأن التنظيم جزءٌ من موجة الاعتراض على الطبقة السياسية[٤].

لكن اتساع رقعة الاحتجاجات واستهدافها حلفاء لحزب الله، دفَعَه إلى اتخاذ موقفٍ سلبيٍّ منها وبشكلٍ تصعيديٍّ ومتسارعٍ. ففي الخطاب الثاني للأمين العام لحزب الله، في ٢٥ من الشهر ذاته، أي بعد أسبوعٍ تقريبًا من اندلاع الانتفاضة، استخدم نصر الله لغةً تخوينيةً في وصفِ جزءٍ من الانتفاضة واتساع رقعتها[٥]. فقد فصلَ نصر الله بين شقَّيْن في الانتفاضة: **الأول** عفويّ يُعبِّر عن الناس ويستمع حزب الله إلى مطالبه، **والثاني** على ارتباطٍ بالسفارات وأجهزة الاستخبارات الأجنبية، ويتلقَّى التمويل منها ومن شخصياتٍ مشبوهة ماليًا. و المطلوب من هذا الشقِّ في الحراك الكشفُ عن تمويله الواضح، كما يفعل حزب الله في اعترافه بالتمويل الإيراني. وقد سبق لنصر الله قبل سنواتٍ أن وصف المال الإيراني الذي يصله بأنه «نظيف وطاهر»، في مقابل تمويلٍ «غير نظيفٍ» يحصل عليه خصومه. ومن هذه البوابة تحديدًا، تعاطى الأمين العام للحزب مع الانتفاضة، مشيرًا إلى تمويلٍ وقيادةٍ غير واضحَيْن، وهو ما يضع علامات استفهامٍ عليها. وقد مثَّل الخطاب

الثاني لنصر الله علامةً فارقةً في علاقة حزب الله بالحراك؛ إذ تلته محاولاتٌ قمعيَّة من مجموعاتٍ موالية للحزب وحركة أمل على دراجاتٍ ناريَّة، هاجمت المتظاهرين وحاولت فتحَ الطرقات بالقوة[٦].

وهنا لا بدَّ من الإشارة إلى الإطار الإقليمي في تحليل الانتفاضة؛ ذلك أنها في عيون التنظيم - وطهران أيضًا - ليست سوى جزءٍ من صورةٍ متكاملةٍ من التآمر على النفوذ الإيراني عبر الشارع، وفي إطار الحملة الأمريكية لحصار طهران وشبكات نفوذها ماليًّا وسياسيًّا. ويُبرز المنظار الإقليمي - جزئيًّا - نزول بعض أنصار الحزب إلى التظاهرات للمشاركة في قمعها، وأيضًا إثارة النعرات المذهبية من خلال شعاراتٍ طائفية وحزبية، وكذلك مشاركة وسائل الإعلام الموالية للتنظيم في حملة تخوين المحتجين، رغم أن ذلك أدَّى إلى استقالاتٍ في صفوفها، احتجاجًا على السياسة التحريرية السلبية بحقِّ الانتفاضة.

تبعات الانتفاضة على الحزب: كَسْر حاجز الخوف

كانت للانتفاضة اللبنانية انعكاساتٌ مباشرة على حزب الله في لبنان. أهمُّ هذه الانعكاسات هو إحباط خطط التنظيم لتطبيع العلاقات بين الدولة اللبنانية ومؤسساتها من جهة، وبين النظام السوري من جهة ثانية، وأيضًا رفع مستوى العلاقات مع إيران والعراق. ذلك أن التنظيم فاز وحلفاؤه للمرة الأولى بغالبيةٍ في البرلمان منذ انسحاب القوات السورية، وبات الوضع الإقليمي والمحلي موائمًا لمثل هذه الخطوة. وكانت إعادة العلاقات الوثيقة مع النظام السوري إحدى أبرز أولويات التنظيم، وقد برَّرها على أساس أنها حلٌّ لقضية اللاجئين السوريين، وللاقتصاد اللبناني المتضرِّر من إغلاق المعابر البريَّة[٧]. كما ربط بين تعزيز العلاقات من جهة، وبين المشاركة في عملية إعادة إعمار سوريا خلال الفترة المقبلة من جهة أخرى. وسبق أن عبَّر حلفاء للتنظيم - مثل إيلي الفرزلي - بعد الانتخابات عن شعورهم بأن «خطأ تاريخيًّا قد صُوِّب وعادت الأمور إلى نصابها»، في إشارةٍ إلى معالجة تبعات خروج الجيش السوري ونهاية نفوذ النظام في لبنان قبل ١٥ عامًا. وبعد تشكيل الحكومة، تزايدت الضغوط من أجل التطبيع مع النظام السوري. لكن الانتفاضة قد أحبطت التحرُّك في هذا الاتجاه.

الأثر الثاني المباشر والسريع للانتفاضة كان تقليص فرص صعود وزير الخارجية اللبناني جبران باسيل - وهو زعيم التيار الوطني الحر - إلى موقع رئاسة الجمهورية خلفًا لعمِّه. فلم يكن بالأمر الهيِّن أن الحليف الرئيس للحزب في الحكومة، أي باسيل، صار هدفًا للانتفاضة ورمزًا لكراهية السلطة، وبات من الضروريِّ خروجُه من الحكم بوصفه استفزازيًّا للمتظاهرين، وعبئًا على أي حكومةٍ مُقبلة. وبالإضافة إلى كون حزب الله قد خسر بذلك حليفًا مهمًّا في موقع وزارة الخارجية، فإنَّ لذلك أثرًا بعيد المدى على حزب الله وقدرته على السيطرة في الداخل اللبناني خارج حدود الطائفة الشيعية.

ثالثًا: مثَّلت استقالة سعد الحريري من موقع رئاسة الوزراء انعطافةً في السياسة اللبنانية. فعلى الرغم من تراجع شعبيته خلال السنوات الماضية، فقد بقي الحريري الأكثر تمثيلًا للطائفة السُنية، وبالتالي فإن غيابه عن الحكم يرفع الغطاء السُني الذي أمَّنه الحريري لحزب الله كنوعٍ من الإجماع العابر للطوائف على دور ترسانة سلاحه. وتحديدًا ساهم الحريري في إخراج سلاح حزب الله من النقاش العام، ولم يعُد قضيةً كما كان خلال عشر سنواتٍ تلت اغتيال والده رئيس الحكومة السابق رفيق الحريري. لذلك، فإن خروج الحريري ومعه الحزب التقدُّمي الاشتراكي بزعامة وليد جنبلاط والقوات اللبنانية من الحكومة، ينعكس سلبًا على حزب الله، وقد يُعيد إحياء اصطفافاتٍ قديمة خُيِّل للحزب أنها اندثرت قبل سنواتٍ عديدة. ويتقاطع هذا الخروج مع الانتفاضة، ويركِّزها في مواجهة حزب الله وحلفائه الداعمين للحكومة خلال الفترة المقبلة. ولهذا حذَّر نصر الله في أكثر من خطابٍ خصومَهُ السياسيين من محاولة التخفي وراء الحراك واستغلاله، مشيرًا إلى مسؤوليتهم في السلطة عمَّا آلت إليه الأمور.

رابعًا: خلقت الانتفاضة شبكة علاقاتٍ محليَّة قادرة على تحريك الشارع في المناطق الشيعية، حيث كُسر حاجز الخوف من الثنائي الشيعي، وبات محتملًا ولادة تنظيماتٍ أو حركاتٍ جديدة من خارج هذا الصف الواحد. ويُلاحَظ وجود شبكاتٍ اجتماعية سياسية تتجرَّأ على التحرُّك والاحتجاج كلما تطلَّب الأمر، خلافًا لإرادة حزب الله. وهذه دينامية لم تكن موجودةً قبل الانتفاضة، ولا بدَّ أن تخلق قياداتٍ سياسيةً ومُرشَّحين في الانتخابات المقبلة قادرين على تحقيقِ خرقٍ ولو كان محدودًا أو رمزيًّا.

خامسًا: جذبت الانتفاضة حلفاء سابقين لحزب الله، ونقلتهم إلى موقعٍ آخر في السياسة اللبنانية، على الأقل مرحليًّا. أبرز هؤلاء هما: التنظيم الشعبي الناصري بقيادة النائب أسامة سعد، والحزب الشيوعي اللبناني الذي تعرض لحملة تخوينٍ لانضمامه إلى الانتفاضة اللبنانية. فغداة الانتخابات الماضية، اعتُبر سعد اختراقًا سُنيًّا لحزب الله؛ نظرًا لاصطفافه التاريخي ضد تيار المستقبل، وفي صفوف محور الممانعة. لكن انفجار الواقع المعيشي دفَعَ أسامة سعد إلى تبنِّي خيار الانتفاضة والمشاركة فيها مع أنصاره في معقله مدينة صيدا.

في المقابل، اختار الحزب الشيوعي اللبناني بقيادة النقابي حنا غريب الوقوفَ في صفِّ الانتفاضة، رغم اعتراض قياداتٍ قريبةٍ من حزب الله. ويشير قياديون سابقون في الحزب الشيوعي إلى انقسامٍ في صفوفه لم تنتهِ تبعاتُه تجاه الانتفاضة والموقف من حزب الله. ولهذا فلقد أثر الشرخ بين الحزبَيْن على الأرض؛ لأن الحزب الشيوعي لديه انتشار جغرافيٌّ عابر للطوائف، يشمل مناطق نفوذ حزب الله، وهو ما ظهر في النبطية وكفرمان، وأيضًا في صور وبعلبك. وعمليًّا، تفكَّك جزءٌ من شبكة التحالفات والعلاقات التي نسجها الحزب، وتمكَّن من خلاله من بسطِ نفوذٍ واسعٍ على مناطق الجنوب والبقاع.

أما الانعكاس المباشر الأخير فهو أيضًا على ارتباطٍ بتأزم الوضع المالي والاقتصادي. فقد بات على التنظيم اليوم التخطيطُ لمرحلة ما بعد الانهيار في البلاد، وتوفير مساعداتٍ

في ظل ارتفاع نِسب البطالة والتضخُّم والفقر في المجتمع[٨]. وفي هذا السياق، لجأ الحزب إلى المجالس البلدية الخاضعة لسيطرته وحلفائه، وكلَّفها بالعمل على توسيع رقعة الأراضي الزراعية والتشجيع على الاكتفاء الذاتي. وتردَّدت أنباء عن عمليات تخزينٍ للمواد الغذائية. وهذا تحدٍّ أساسيٌّ ليس لحزب الله فقط، بل لبقية التنظيمات والأحزاب صاحبة العلاقة الزبائنية مع مجتمعاتها.

ويُضاف إلى هذه الانعكاسات أو التبعات المباشرة مجموعة متغيِّرات أساسية في الوضع السياسي اللبناني بعد الانتفاضة. **أولًا**: هناك المتغيِّر الإقليمي والدولي. فقد كان لاغتيال قائد فرقة القدس في الحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني مطلع العام الحالي انعكاساتٌ مباشرة على التنظيم الذي بات يلعب دورًا بارزًا على الساحة السياسية في العراق. فقد نسبت تقارير إعلامية عديدة - بعضها متقاطع - إلى نصر الله نفسه دورًا في إقناع الزعيم الشيعي مقتدى الصدر بإعادة تقويم موقعه السياسي، والابتعاد عن الانتفاضة العراقية، وأيضًا في اختيار رئيسٍ جديدٍ للحكومة العراقية لم يطل وجوده، واستُبدل لاحقًا بمصطفى الكاظمي الأقرب للأمريكيين. وهذا الدور بدا واضحًا في خطابات نصر الله بعد اغتيال سليماني، وتركيز أقسامٍ مهمَّة منها على الموضوع العراقي، وتحديدًا ضرورة الرد على العملية، من خلال إخراج القوات الأمريكية من العراق، ومن ثَمَّ المنطقة بأسْرها. وهذا التأزم مع الإدارة الأمريكية ينعكس سلبًا على احتمال مساعدة حكومة حسان دياب، رغم أن حزب الله وحلفاءه بذلوا جهودًا لإخراجها بهذا الشكل، ومن دون أسماء استفزازية للولايات المتحدة. لكن واشنطن تمضي في سياسة العقوبات، وتضع الحكومة في خانة الشبهة والموالاة لـ «حزب الله»، وتُتهم بحجب الدعم عن لبنان لأسبابٍ سياسية.

ثانيًا: جاءت الانتفاضة في توقيتٍ حساسٍ محليًّا، وفي قلب عملية انتقالية للسلطة. ذلك أن الانتفاضة والأزمة الاقتصادية والمالية المرافقة لها تزامنت مع استحقاق توريثٍ واسع النطاق في مواقع الزعامات الأساسية في البلاد (وأيضًا النواب بالمستوى الثاني)، من رئيس الحزب التقدُّمي الاشتراكي وليد جنبلاط (٧٠ عامًا، لولده النائب تيمور)، إلى رئيسَي الجمهورية ميشال عون (٨٥ عامًا، لصهره جبران باسيل) ومجلس النواب نبيه بري (٨٢ عامًا لا وريث مُحدَّدًا حتى الآن). وحزب الله معنيٌّ بشكلٍ أساسيٍّ بانتقال السلطة في الموقعَيْن الأخيرين، لكن استحقاق التوريث لم يُنجز، وخلطت الانتفاضة الأوراقَ إلى حدٍّ كبير.

العلاقة مع حركة أمل

والحلقة الأضعف هنا هي العلاقة مع حركة أمل؛ إذ إنها مُكلِّفة لحزب الله؛ لكون الأولى لعبت الدور الأساسي في الحكم منذ تسعينيات القرن الماضي، وتُلام - إلى جانب بقية أحزاب السلطة - على الواقع المالي والاقتصادي الحالي. والأرجح أن يزيد تجدُّد الانتفاضة بزخمٍ جديدٍ من المطالباتِ في صفوف الحزب بإعادة النظر في هذه العلاقة؛ لأثرها في تكوين انطباعاتٍ سلبيَّة تجاه التنظيم.

فبحسب أحد قياديي الحزب[٩]، فإن الوحدة الشيعية - أي بين حزب الله وحركة أمل - كانت العائق الأساسي أمام المضيّ في تنفيذ سياسة مكافحة الفساد. وهذه العلاقة أو ما يُسمَّى بوحدة الصف الشيعي، ما زالت مثار جدلٍ داخل الحزب، وهو نقاش اكتسب زخمًا مع الانتفاضة وتعمُّق الأزمة الاقتصادية.

ذلك أن التنظيم طوى صفحةً دمويةً من القتال والمنافسة مع حركة أمل، أودتْ بالآلاف بين قتيلٍ وجريحٍ، وشرع في التعاون الوثيق معها منذ عام ٢٠٠٥، عندما لعب حزب الله دورًا أساسيًّا في مساندة النظام السوري في مواجهة كتلة ١٤ آذار السياسية المولودة من رحم الاحتجاجات التالية لاغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري في شباط (فبراير) من العام ذاته.

وتيرة الانهيار الاقتصادي

بعد شهورٍ قليلةٍ على ولادة الحكومة اللبنانية، وفترة الإغلاق نتيجة أزمة وباء الكورونا (كوفيد ١٩)، سجَّل سعر صرف الدولار ارتفاعًا قياسيًّا من ألفي ليرة مطلع هذا العام إلى ثمانية آلاف ليرة في منتصفه. ومع هذا الارتفاع، تقلَّصت القدرة الشرائية للمواطن اللبناني إلى حدٍّ كبير، وارتفع الضغط في الشارع وفي الفضاء العام إلى المطالبة باستقالة الحكومة الحالية. ومرة ثانية، ظهر «حزب الله» كمدافعٍ وحيدٍ عن هذه الحكومة؛ إذ انتقلت بعض أوساط «التيار الوطني الحر» إلى انتقاد الأداء الحكومي الحالي، والمطالبة باستقالتها وإبدالها. والواقع أن الحكومة - نتيجة الانقسام الحالي - فشلت حتى الآن في إبراز موقفٍ موحَّدٍ أمام صندوق النقد الدولي بعد طلب مساعدته، ولا يبدو أن هناك حلًّا في الأفق، وهو ما يفتح البابَ أمام موجة احتجاجاتٍ على تردي الوضع المعيشي وانعدام الأفق. ومن الصعب أن ينجح «حزب الله» في مواجهة هذه الموجة الجديدة، لا سيما أن حلفاءه لم يعودوا جميعًا على صفحةٍ واحدةٍ في ظل الضغط الأمريكي المتزايد.

خاتمة

بلور حزب الله موقفًا سلبيًّا تجاه الانتفاضة بعد أيامٍ على انطلاقها، لِما تُمثله من خطرٍ على التركيبة السياسية التي أفرزتها انتخابات عام ٢٠١٨، وفيها غالبيةٌ للتنظيم وحلفائه هي الأولى لهم منذ خروج القوات السورية عام ٢٠١٥. فقد رأى الحزب في الانتفاضة محاولةً للانقلاب على نتائج هذه الانتخابات، وأيضًا على عهد الرئيس اللبناني ميشال عون، أحد أبرز حلفائه. ولهذا قاد حملةً ضد الانتفاضة على مستويين: **الأول** إعلاميّ من خلال تخوين المشاركين فيها واتهام بعضهم - دون أسماء - بتلقي تمويل خارجي، **والثاني** عبر قمعٍ مباشر بضرب المحتجين وإثارة النعرات الطائفية ضدهم بالاشتراك مع حلفائه.

إلَّا أن الانتفاضة أثرت في المسار السياسي للحزب. فقد خسر التنظيم بعضَ حلفائه في المعركة ضد الانتفاضة، مثل الحزب الشيوعي اللبناني والتنظيم الشعبي الناصري. والأهم أن التنظيم قد فشل في إكمال برنامجه السياسي بعد انتخابات عام ٢٠١٨، والذي يقضي

باقامة علاقاتٍ وثيقة مع النظام السوري بعد انتكاستها غداة اغتيال رفيق الحريري عام ٢٠٠٥. فقد أحبطت الانتفاضة الجهودَ في هذا الاتجاه.

يُضاف إلى هذا التطور أن مناطق نفوذ التنظيم شهدت احتجاجاتٍ على حكومةٍ يدعمها ويُشارك فيها، وهو ما يشير إلى تطورٍ في الخيارات السياسية للبيئة الشيعية الحاضنة لحزب الله. ولا بدَّ أن تتبلور هذه الحالة الاعتراضية سياسيًّا مع تعمُّق الأزمة الاقتصادية والمالية في البلاد، وأيضًا مع ردِّ التنظيم وحلفائه على الاحتجاجات، إمَّا بالعنف والضغط، وإمَّا باحتوائها مع تبدُّل جذريٍّ في المقاربة السياسية. وهنا يبقى السؤال الأهم هو: ما إذا كان حزب الله سيُضحي بالوحدة الشيعية من أجل احتواء النقمة الشعبية على سياسات السلطة منذ تسعينيات القرن الماضي؟

التعليقات الختامية

١- كلمة أمين عام حزب الله السيد حسن نصر الله، 19-10-2019،
https://tinyurl.com/vmm9pej

٢- «حزب الله يعلن برنامجه الانتخابي.. الأولوية لمكافحة الهدر والفساد"، 21 مارس/آذار 2018، الميادين، تاريخ الدخول: ٢٢ فبراير/شباط ٢٠٢٠ https://tinyurl.com/y7ru3y9u

٣- «الهجوم على مكتب النائب حسن فضل الله في بنت جبيل من قِبل المتظاهرين»، 18-10-2019، https://tinyurl.com/t34twp4

٤- «رئيس المجلس التنفيذي بحزب الله السيد هاشم صفي الدين يشارك بتظاهرة المواطنين بالضاحية»، ١٧ تشرين الأول ٢٠١٩
https://tinyurl.com/v٨wsg٧٤

٥- «كلمة الأمين العام لحزب الله سماحة السيد حسن نصر الله حول التطورات الأخيرة»، موقع المنار، ٢٥-١٠-٢٠١٩،
https://tinyurl.com/ryndp23

٦- في بداية الانتفاضة اللبنانية، اعتُبر إغلاق الطرقات سبيلًا ناجحًا للتأثير في السلطة السياسية؛ لأثر ذلك في دورة الحياة اليومية. إلَّا أن حزب الله وحلفاءه انتقدوا هذه الأعمال، وشارك أنصارهم في عمليات فتح الطرقات بالقوة.

٧- في هذا السياق، أطلقت روسيا مبادرةً لحلِّ قضية اللاجئين، وربطت بينها وبين عودة العلاقات اللبنانية السورية إلى سابق عهدها.

٨- وفقًا لبعض التقديرات، سيتجاوز معدل الفقر في لبنان نصف السكان. إذ كان البنك الدولي قد أشار في تقريرٍ له إلى أن نسبة ٤٠في المئة من السكان سقطت تحت خطِّ الفقر.

٩- مقابلة مع مسؤولٍ في "حزب الله» طلب عدم الكشف عن اسمه، الضاحية الجنوبية لبيروت، ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠.

عن الكاتب

د.مهند حاج علي هو باحث ومدير التواصل وباحث بمركز كارنيجي للشرق الأوسط. د. مهند حاصل على درجة الدكتوراة في الدراسات السياسية المقارنة من جامعة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، ويقوم بتدريس العلوم السياسية والاعلام بالجامعة اللبنانية الأمريكية.

عن الشرق للأبحاث الاستراتيجية

هو مركز يقوم بأبحاث محايدة ودقيقة، هدفها تعزيز قيم المشاركة الديمقراطية، والمواطنة المستنيرة، والحوار المتبادل، والعدالة الاجتماعية.

Address: Istanbul Vizyon Park A1 Plaza Floor:6
No:68 Postal Code: 34197
Bahçelievler/ Istanbul / Turkey
Telephone: +902126031815
Fax: +902126031665
Email: info@sharqforum.org

الشرق للأبحاث الاستراتيجية
AL SHARQ STRATEGIC RESEARCH
research.sharqforum.org
/ SharqStrategic